﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ۝١ رَسُولٞ مِّنَ ٱللَّهِ يَتۡلُواْ صُحُفٗا مُّطَهَّرَةٗ ۝٢ فِيهَا كُتُبٞ قَيِّمَةٞ ۝٣﴾ [البينة: 1 - 3]

❁ مُناسبةُ مَطْلعِ السّورةِ لما قبلَها:

تكمُنُ المُناسبةُ في كونِ (سورةِ البيّنة): "كالعلَّة لإنزالِ القرآن، كأنَّه قيلَ: (إنا أنزلناه)؛ لأنَّه لم يكنِ الّذين كفروا مُنفكّين عن كُفرهم حتى يأتيهُم رسولٌ يتلو صُحُفًا مطهَّرة، ووضعَها النّبيُّ ﷺ بعدَ سورةِ القدر؛ لأنَّ الصُّحُفَ المطهَّرة التي كان يَتلوها النّبيُّ نزلَتْ ليلةَ القَدْر"[1].

تكذيبُ الكافرين بتحقُّقِ الإنـزالِ مِن ربِّ العالَمين

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مُنفَكِّينَ﴾: (فكّ) أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على تفتُّح وانفراج، من ذلك فكاكُ الرَّهن، ويقالُ: فكَكْتُ الشّيءَ أفُكُّهُ فكًّا، وانفكّتْ قدَمُهُ، أي: انفرَجَتْ[2]، وفَكَكْتُ العظمَ فكًّا (من بابِ قتَلَ): أزلتُهُ من مِفصَلِه، وانفكّ بنفسِه، وفَكَكْتُ الأسيرَ والعبدَ: إذا خلّصتُهُ من الإسارِ والرّقّ، وهو يَسعَى في فكاكِ رقبتِه وفي فكّها[3]، فهو انطلاقٌ عن قيدٍ. والمُراد به في الآية: مُنطلقينَ عن قُيودِ الكُفْرِ والشِّرك[4].

2) ﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾: (بين) أصلٌ واحدٌ، وهو بُعْدُ الشّيءِ وانكشافُهُ، بانَ يَبينُ بَيْنًا، وبانَ الشّيءُ وأبانَ: اتّضَحَ[5]، وبانَ الأمرُ يَبينُ فهو بَيِّنٌ، وجاءَ بائنٌ على الأصل، وأبانَ إبانةً، وبيّنَ وتبيَّنَ واستبانَ، كلّها

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 203.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (فك).
(3) الفيوميّ، المصباح المنير: (فك).
(4) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 9/ 121.
(5) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (بين).

بمعنى الوضوحِ والانكشافِ، والاسمُ البيانُ، وجميعُها يُستعمَلُ لازمًا ومتعدّيًا إلّا الثّلاثيّ[1]، فهو الانكشافُ والوضوحُ بعدَ الإبهامِ والإجمالِ بواسطةِ التّفريقِ والفَصْلِ[2]. والمُرادُ به في الآيةِ: الحُجّةُ الواضِحةُ المُنكشفةُ الدّالّةُ على بُطلانِ كُفرِهم وإشراكِهم[3].

3) ﴿قَيِّمَةٌ﴾: (قوم) أصلانِ صحيحانِ يدلُّ أحدُهما على جماعةِ ناسٍ، وربّما استُعيرَ في غيرِهم، والآخرُ على انتصابٍ أوْ عَزْمٍ[4]، وقامَ بالأمرِ يقومُ به قيامًا، فهو قوّامٌ وقائمٌ، واستقامَ الأمرُ، وهذا قَوامُهُ، أي: عِمادُهُ الّذي يقومُ به ويَنتظِمُ، والقَوامُ: ما يُقيمُ الإنسانَ منَ القوتِ، والقَوامُ: العدلُ والاعتدال[5]، وأمّا القيّمُ: فهو ما يكونُ في نفسه قائمًا ومُنتصِبًا، وغيرَ مُنحرِفٍ ولا مُفتقِرٍ ولا ناقِصٍ، وقدِ اتّصفَ به الدّين: ﴿ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُۚ﴾ [التّوبة: 36]، ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ﴾ [الرّوم: 43]، ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَىٰنِي رَبِّيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا﴾ [الأنعام: 161]، والدّينُ: هو الخضوعُ والانقيادُ تحتَ برنامجٍ، فهذا الدّينُ قيّمٌ[6]. والمُرادُ به في الآية: الدّينُ الّذي لا انحرافَ فيه ولا نقصانَ ولا ضعفَ ولا قُصور.

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

توبيخُ الكفّار على جَحْدِهم بالنّبيِّ المُختار

لم يكُنِ الَّذين كفروا بمحمَّد ﷺ من اليهودِ والنَّصارى والمشركينَ عبدةِ الأصنامِ مُنتهينَ ولا مُفارقينَ ما عاهدوا اللّه عليه من الوعدِ باتِّباعِ الحقِّ والإيمانِ بالرَّسولِ المبعوثِ في آخرِ الزَّمان، إلى أنْ تأْتيَهُم الحُجّةُ الواضحة، والمرادُ بها محمّدٌ ﷺ؛ فقد جعَلوا إتيانَ

(1) الفيوميّ، المصباح المنير: (بين).
(2) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 1/ 326.
(3) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 9/ 121.
(4) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (قوم).
(5) الفيوميّ، المصباح المنير: (قوم).
(6) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 9/ 322.

البيِّنة ميقاتًا لتنفيذِ وعدِهم بالإيمانِ بالنّبيِّ الَّذي تحدَّثتْ عن بعثتِهِ كتبُهم، وكان مُقتضى ذلك أنْ يُؤمنوا به إذا بُعِثَ فيهم مُؤَيَّدًا بالقرآن، ولكنَّهم افترقوا في أمرِهِ، وجعلوا إتيانَهُ ميقاتًا للانفكاكِ والاقتران واختلافِ الوَعْد؛ فآمنَ بعضُهُم بنبوّتِه، وأنكرَها بعضُهُم بَغْيًا وحَسَدًا[1].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ ﴿لَمْ﴾، والغرضُ مِنها:

استمرارُ التّعلُّلِ بالأكاذيبِ لزيادةِ التّوبيخِ والتّعجيب

عبّرَ النّظمُ الكريم بالحرفِ الجازمِ ﴿لَمْ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾؛ للدّلالة على انتفاءِ كونِ الكُفّار مُنفكّين عن الكفر إلى أنْ تأتيَهم البيّنةُ، والغرضُ من النّفي بها الدّلالةُ على انتفاءِ الحَدَثِ على سبيلِ الاستمرارِ في جميعِ أزمنةِ الماضي؛ بغيةَ تعميقِ التّوبيخِ والتّكذيبِ على الكُفران مَعَ استمرارِهِم في التّعلُّلِ بعدمِ تَرْكِ ما هُم عليهِ من ضلالاتٍ بذلك.

نُكْتَةُ إيرادِ فعلِ (الكَوْنِ) مُضارعًا:

تمكينُ الانتفاءِ لتعميمِ التّوبيخِ بلا استثناء

عبّرَ النّظمُ الكريم بفعلِ (الكونِ) مُضارعًا في قولِهِ تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾؛ للدّلالة على اتِّصافهم بعدمِ الانفكاكِ عمّا كانوا عليهم من الكُفران والضَّلالات على سبيلِ التّمكُّنِ والثّبات؛ إذ فعلُ الكونِ والوجودِ يدلُّ على ثبوتِ الخبرِ للاسمِ ثُبوتًا مُتمكِّنًا، وكان مُضارعًا ليُفيدَ استمرارَ الانتفاءِ في جميعِ الأزمنة الماضية على مَجيءِ البيِّنة الَّتي طلَبوها[2].

سرُّ التّعريفِ بالاسمِ الموصولِ:

التّعميمُ والإبهامُ للتّشويقِ إلى تتمّةِ الكَلام

عبّرَ النّظمُ الكريم بالاسمِ الموصولِ ﴿ٱلَّذِينَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾؛ للدّلالة على التّعميم والإبهام، مَعَ إضفاءِ

(1) مجمع البحوث، التّفسير الوسيط: 10/ 1981.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 22/ 186.

صفةِ التّوقيرِ التي تُفتقَدُ في لفظِ (الكفّار)، وإعطاءِ التّشويقِ الكافي لسَماعِ صلتِهِ بما يُحقّقُ مَزيدًا من الإصغاء.

دلالةُ جملةِ الصِّلة الفعليَّة ﴿كَفَرُواْ﴾:

الكُفرُ غطاءٌ مانعٌ منَ الاهتداء

عبّرَ النّظمُ الكريم بالجملةِ الفعليَّةِ الماضيَّةِ صِلةً في قولِهِ تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾؛ للدّلالة على حدوثِ الكُفر ماضيًا على سبيلِ القَطْعِ بالحُصول، سواءٌ لم يكُن عريقًا كما في أهلِ الكتابِ، أو كانَ عريقًا فيهم كعَبَدَةِ الأوثانِ منَ المُشركين[1]. قال الهرريّ: "وإيرادُ الصِّلة فعلًا لما أنَّ كُفرَهُم حادثٌ بعدَ أنبيائِهم"[2]، كما تومِئُ الصِّلةُ إلى أنَّ الحُكمَ الآتيَ من جنسِ التّكذيب والاستمرارِ بالكُفر، مع التّعليلِ لسببِ تنصُّلِهم عن الإقلاعِ عمّا هُم عليه؛ إذِ الكُفرُ غِطاءٌ حاجزٌ مانعٌ من تسرُّبِ الهداية، فيتعلّلون بمَجيءِ البيّنة الهاديةِ والرَّسولِ المُنتظَرِ حتَّى يُؤمِنوا به.

دلالةُ فعلِ الصِّلة بينَ اللُّزومِ والتّعدّي ﴿كَفَرُواْ﴾:

الـواعـدونَ بـالإيـمـان هـمُ المـتّـصِـفـونَ بالكُفران

عبّرَ النّظمُ الكريم بالفعلِ الماضي ﴿كَفَرُواْ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾؛ للدّلالة به إمّا على اللّزوم، أي: وُجِد منهم الكفرُ واتّصفوا به، أو على التّعدية، والتّقديرُ: (كفَروا بمحمد ﷺ)، ويترتّبُ على المعنى الأوّل كونُ ﴿مِنْ﴾ في النّظمِ للتّبيين، وعلى الثّاني كونُها للتّبعيض، ويترجّحُ لدينا الحُكمُ عليهم بلزومِ الكُفر فيهم قبلَ مَجيءِ الرِّسالة؛ لأنَّ وعدَهم بالإيمان قبلَ ذلك، وكانوا متّصفينَ بالكُفران، فيقعُ التّوبيخُ على ذلك التّعلُّلِ والوعدِ الّذي لم يُنجزوه ويَفوا به[3]، وليسَ المقصدُ توبيخَ الكافرينَ بمحمّد ﷺ من الفريقينِ على عدمِ إيمانِهم به.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 22/ 187.
(2) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 206.
(3) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 20/ 376.

تسميةُ الموبَّخينَ بـ ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾:

مُجابهةُ أهلِ الكُفران لتعيينِ دَرَجة الطُّغيان

سمَّى النّظمُ الكريم الموبَّخينَ بـ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، مع أنَّهم في حالةِ وعدِهم بعدمِ تغيير ما هم عليهِ لم يكونوا يَعترفونَ بأنَّهم كافرون، فهو إمّا مجازٌ مرسل باعتبارِ ما يؤولونَ إليه، أوْ باعتبارِ ملاحظةِ نفسِ الأمر، فقد كانَ جلُّهم على أفكارٍ مُنحرفةٍ عن الدّياناتِ الأصليَّة، ويَنتظرونَ النّبيَّ الجديدَ الّذي يُغيِّرُ مَسارَهُم الاعتقاديَّ.

دلالةُ الإجمال والتّفصيل بذِكرِ (الحال):

مِن أساليبِ التّشويقِ في المَقالِ ذِكرُ التّفصيلِ بعدَ الإجمال

فصل النّظمُ الكريم من خلالِ أسلوبِ (الإجمال والتّفصيل) في قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾؛ لمزيدٍ من الإصغاءِ والتّشويق؛ ولبيانِ أنَّ الكفرَ وصفٌ يجتمعُ فيه أهلُ الكتابِ والمشركونُ من أهلِ الأوثان؛ وإن كانَ الكُفران متحقِّقًا في أهل الكتابِ على سبيلِ الجزئيّة؛ ولبيان "أنَّ الكفّارَ كانوا جنسين؛ أهلَ الكتابِ كفِرَقِ اليهود والنَّصارى، والمشركينَ وهُم الَّذين لا يُنسبونَ إلى كتاب الله، فذكرَ اللّه سبحانَهُ الجنسينِ بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ على الإجمالِ، ثمَّ أردفَ ذلك الإجمالَ بالتّفصيلِ والتّبيين، وهو قولُهُ: ﴿مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾، وهو حالٌ من (الواو) في ﴿كَفَرُواْ﴾؛ أي: كائنينَ منهم"[1].

نُكتَةُ الإضافةِ في ﴿أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾:

الـلّائـق بـأهـلِ الكتاب الإيمانُ بالنّبيِّ المُستطاب

أضافَ النّظمُ الكريمُ لفظَ ﴿أَهۡلِ﴾ إلى ﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾؛ للدّلالة على التّعيينِ والتّخصيصِ باعتبار أصلِهِ الإضافيِّ قبلَ صيرورتِهِ علَمًا بالغَلَبة، الصّادق باليهود والنَّصارى، وإنَّما عبَّر

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 206.

عنهم بالإضافةِ التّعريفيّة؛ للتّكريمِ والتّوقيرِ من جهةٍ؛ فإنَّ الكتابَ المعرّف بـ(أل) دالٌّ على أنَّه المنزّلُ من اللّه تعالى والصّادقُ بالتّوراة والإنجيل، مع التّنبيهِ لما يجبُ عليهم من كونِهم أصحابَ الكتابِ المُخبِرِ عن النّبيِّ ﷺ بالبشاراتِ السّاطعات، ففيه نوعُ تهكُّمٍ أيضًا بما كانَ يليقُ بشأنِهم وحالِهم من جهةٍ أُخرى. وعلّل أبو السّعود ذلك بقوله: "وإيرادُهم بذلكَ العنوانِ؛ للإشعارِ بعلّةِ ما نُسِبَ إليهمْ من الوعدِ باتباعِ الحقِّ؛ فإنَّ مناطَ ذلكَ وجدانُهم لَهُ في كتابِهم"[1].

دلالةُ (الواوِ) والغرضُ منها:

تغايُرُ المُشركينَ وأهلِ الكتاب معَ اتِّفاقِهما على الكُفرِ العُجاب

عبّرَ النّظمُ الكريم بـ(الواوِ) في قولِهِ تعالى: ﴿مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾؛ للدّلالة على العطفِ والاشتراكِ في عدمِ الانفكاكِ عن الكفر حتَّى مجيءِ البيِّنة، مع بيانَ التّغايُرِ بينَ المُتعاطفين في الأصلِ؛ إذ ﴿أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ علَمٌ على اليهودِ والنّصارى، والمشركونَ علَمٌ على عبَدَةِ الأوثانِ والأصنامِ من العَرَب، ويحتملُ أنْ يكونَ (المشركونَ) صادِقًا على أهلِ الكتابِ أيضًا؛ من ذِكرِ وصْفَينِ لموصوفٍ واحد؛ فهم أهلُ كتاب ومشركونَ معًا، لكنّه وجهٌ بعيدٌ مرَّ سببُ ارتكابِهِ، وهو تسويغُ دلالةِ التّبعيض القائمُ على معنًى ليس مقصودًا للنّظم.

دلالةُ التّعريفِ في (المُشركين):

عِلّةُ الكُفرانِ الشِّركُ بعبادةِ الأوثان

عرّف النّظمُ الكريم لفظَ (المشركين) بـ(أل) في قولِهِ تعالى: ﴿مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾؛ للدّلالة على الجنسِ الصّادقِ بجميعِ المشركينَ من عبَدةِ الأوثانِ والأصنامِ منَ العَرب، قال القونويّ: "وخصَّهم بها؛ لأنَّ المُراد مُشركو العربِ، ويُعرَفُ حالُ غيرهم بدلالةِ النّصِّ؛ إذِ المُشركُ مَن اعتقدَ للّه شريكًا في استحقاقِ العبادَة صنمًا

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 9/ 184.

أوْ غيرَه"[1]، وتحتملُ (أل) الموصوليّةَ؛ للدّلالةِ على علّةِ اتِّصافهم بالكُفر، وهو شركُهم باللّه تعالى في العبادةِ والتّقرُّبِ والطّلبِ.

سرُّ العُدولِ عن اسمِ الجنسِ إلى الوَصف (المشركين):

تـمـيـيـزُ أهـلِ الـكـتـاب عـنِ المُـشـركـينَ مـنَ الأعراب

عبّرَ النّظمُ الكريم عن اليهودِ والنّصارى باسمِ الجنسِ ﴿أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ الّذي آلَ علَمًا بالغَلَبةِ على اليهودِ والنّصارى، وعن (أهلِ الأصنام) من العربِ بالوصفِ (المشركين) في قولِه تعالى: ﴿مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾، فلم يُعبّر عنهم باسمِ الجنس كـ(أهل الأوثان والأصنام)؛ لتمييزِ الكتابيّينَ عنهم بأنّهم أصحابُ كتاب، وإن وقَعوا في الشِّرك طُروءً، وأمّا أهلُ الأوثان فهم عريقونَ في الإشراكِ، وليستْ لهم ضلالةٌ قادَتْهم إلى الشِّرك كما وقعَ لأهلِ الكتابِ، ولأنَّ شركَ العربِ ظاهرٌ بعبادةِ الأصنام، وشركَ أهلِ الكتاب خفيٌّ، ولبيانِ ما يجبُ على أهلِ الكتاب من إيمانٍ لعِلْمِهم دونَ أهلِ الإشراك الّذين قلّدوا أهلَ الكتاب في التّكذيبِ بالحقِّ لمّا جاءَهم، كما علّلَ الوصفُ بالإشراك اتّصافَ عُبّاد الأوثانِ بالكفر، بقي أنَّ وصفَ (المشركين) قد غلبَ استعمالُهُ على أهلِ الأوثان والأصنام، فصارَ علَمًا بالغلَبة عليهم، ومن ثَمَّ كان العطفُ باعتبارِ المآل، من عطفِ العلَم على العلَم، وأمّا الإشعاراتُ السّابقة فباعتبارِ التّركيبِ الإضافيِّ والصّيغةِ الوصفيَّة.

دلالةُ التّرتيب في ﴿أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾:

تقديمُ المُضلّين عـلى المـشـركـين لإفـسـادِهِـم في الدّين

قدّمَ النّظمُ الكريم ﴿أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ على (المشركين) عندَ العطفِ في قولِه تعالى: ﴿مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ﴾؛ للدّلالة على تقديمِ الأشرف على غيرِه من جهةِ الكتاب، وإنْ كان أهل الكتابِ سببًا في إضلالِ المشركين؛ إذ أخفَوا بشاراتِهِ ﷺ وكذَّبوا به، وأوهموا

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 20/ 376.

المشركينَ برُجحان دينِهم على دينِه[1]، كما علّل الرّازيُّ التّقديمَ أيضًا بقوله: "إنَّ السّورَةَ مَدَنيَّةٌ، فكَأنَّ أهْلَ الكِتابِ هُمُ المَقْصودونَ بالذِّكْرِ، وأنَّهُمْ كانوا عُلَماءَ بالكُتُبِ، فكانَتْ قُدْرَتُهُمْ على مَعْرِفَةِ صِدْقِ مُحَمَّدٍ أتَمَّ، فكانَ إصْرارُهُمْ عَلَى الكُفْرِ أقْبَحَ، وأنَّهُمْ لِكَوْنِهِمْ عُلَماءَ يَقْتَدي غَيْرُهُمْ بِهِمْ، فكانَ كُفْرُهُمْ أصْلًا لِكُفْرِ غَيْرِهِمْ، وأنَّهُمْ لِكَوْنِهِمْ عُلَماءَ أشْرَفُ مِنْ غَيْرِهِمْ"[2].

بلاغة المقابلة بينَ ﴿أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾:

التّنافي باعتبارِ الاعتداد لا بحَسَبِ المَفهومِ والمُراد

قابلَ النّظمُ الكريم بينَ ﴿أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ﴾ و(المشركين) في قولِهِ تعالى: ﴿مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ﴾؛ للدّلالةِ على التّنافي بينهُما، وإنْ كان في اليهود والنّصارى شركٌ، لكنّ المرادَ بالمُشركينَ عبّادُ الأصنام والأوثان، والمرادَ بأهلِ الكتاب المنتسِبونَ لكتابٍ سماويٍّ، فحصلَ بينهما تنافٍ وعدمُ اجتماع، قال القونويّ مُعلِّقًا على قولِ البيضاويّ في تفسيرِهِ (المشركين) بـ(عبدة الأوثان): "وفيه إشارَةٌ إلى حُسنِ مُقابلةِ المُشْركينَ بأهلِ الكتاب معَ أنّهم مُشركونَ أيْضًا، فأشارَ إلَى أنّ المُراد بالمُشْركينَ في عرفِ الشّرع مَن عبدَ للصَّنم ولغيره، وهم ليسوا كَذَلكَ، ولذا قال مَوْلانا أبو السّعود: "ليسَ المُرادُ من أهل الكتاب مَن عَمِل بما في الكتاب، بل آمنَ بالكتاب، وعدَّ نفسَهُ مِن صاحبِ ملّةٍ سماويَّة، واليَهودُ والنّصارى يعدّونَ أنفسَهم من أصحابِ ملّةٍ سماويَّة، فظهر حُسنُ مُقابلةِ (المُشْركينَ) لهم هنا، وفي سائرِ المَواضِع"[3].

دلالةُ الاستعارةِ في ﴿مُنفَكِّينَ﴾:

توكيدُ الكافرين الوعدَ بالإيمانِ عندَ ظُهور سيّدِ المُرسَلين

استعارَ النّظمُ الكريم اسمَ الفاعل ﴿مُنفَكِّينَ﴾ في قولِهِ تعالى:

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 475.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 239، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 22/ 187.
(3) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 20/ 376.

﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ﴾؛ للدّلالة على الإقلاعِ عن الكُفر والضَّلال، قالَ ابنُ عاشور: "الانْفِكاكُ: الإقْلاعُ، وهوَ مُطاوِعُ فكَّهُ، إذا فصَلَهُ وفَرَّقَهُ، ويُسْتَعارُ لِمَعْنَى أقْلَعَ عَنْهُ"[1]، فقد شبّهَ النّظمُ الإقلاعَ بالفصلِ والتّفريقِ والانفكاك بجامعِ الزَّوالِ عنِ الشّيءِ وعدمِ الارتباطِ به، ثمَّ حذفَ المشبَّهَ وأبقى المشبَّهَ به، على سبيل الاستعارة التّصريحيَّة، ثمَّ اشتقّ من الانفكاكِ اسمَ الفاعل على سبيلِ التّبعيَّة. قال الزّمخشريّ: "وانفكاكُ الشّيء منَ الشّيء، أنْ يُزايِلَهُ بعدَ التحامِهِ به، كالعظم إذا انفكَّ من مِفصَلِه، والمعنى: أنَّهم مُتشبِّثونَ بدينِهم لا يتركونَهُ إلّا عندَ مَجيءِ البيّنة"[2]، والغرضُ من الاستعارةِ توصيفُ عدمِ إقلاعِهم عن كُفرهم حتّى مَجيءِ البيّنة الّتي يَنتظرونها بجسمٍ مُلتحِمٍ لا يقبلُ الانفكاكَ عنه[3].

دلالةُ التّعبيرِ باسمِ الفاعِل ﴿مُنفَكِّينَ﴾:

عبّرَ النّظمُ الكريم باسم الفاعل ﴿مُنفَكِّينَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ﴾؛ للدّلالة على ثبوتِ المعنى ودوامِهِ، ممّا يَدلُّ على أنَّهم كانوا على وعدٍ ثابتٍ لا يَشوبُهُ اختلافٌ وتفرّقٌ، وقد تمكَّنوا من عدمِ الانفكاكِ والتّفرُّقِ فيه، واجتمَعوا على عدمِ مزايلةِ ما كانوا عليه حتّى تأتيَهم البيّنة، ولمّا جاءَتهم افترقوا في وعدِهم المُجمَعِ عليه، ولذا عبَّر بالفعلِ دونَ الاسم في قولِهِ الآتي: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ﴾.

اتّحادُ الكلِمة على عدَمِ تَرْكِ المِلَّة حتّى تأتيَ البيّنة

دلالةُ حذفِ مُتعلَّق ﴿مُنفَكِّينَ﴾:

حذفَ النّظمُ الكريم مُتعلَّقَ اسم الفاعل ﴿مُنفَكِّينَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ

جملةُ الصِّلة تُغني عنِ المَحذوفِ المُتعلِّقِ بالكَلِمة

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 474.
(2) الزّمخشريّ، الكشّاف: 4/ 782.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 239.

مُنفَكِّينَ﴾؛ لِدلالةِ جُملة الصِّلة ﴿كَفَرُواْ﴾ عليه؛ والتّقديرُ: (مُنفكّين عن كفرهم)، فهُم مُتشبّثونَ بما هُم عليهِ، ظانّينَ أنّه إيمانٌ وهو في الحقيقةِ كفرٌ وضَلال، ويتعلّلونَ بأنَّهم يَنتظِرونَ النّبيَّ الجديدَ حتَّى يتّبعوه ويَتركوا ما هُم عليه، لكنَّهم كذَبوا في دعواهم، بل ازدادوا كفرًا وضَلالاً بتكذيبِهم له، ومِن ثَمَّ وُبِّخوا على ما صدرَ منهم من كلامٍ يُعلّلون بهِ عدمَ انفكاكِهم عن كُفرهم حتَّى تجيءَ البيّنةُ.

دلالةُ ﴿حَتَّىٰ﴾ والغرضُ مِنها:

تعليقُ الكافرينَ الانفكاكَ على مَجيءِ البيّنة منَ الآفاك

عبّرَ النّظم الكريمُ بالحرفِ الجارِّ ﴿حَتَّىٰ﴾ في قوله تعالى: ﴿مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ﴾؛ للدّلالة على التّدريجِ في حصولِ الانفكاك، أي: لم يَنفكّوا عن كُفرهم حتّى مَجيءِ البيّنة والرّسولِ من اللّه إليهم، حكايةً لكلامِهم الكاذبِ الّذي كانوا يَتعلَّلون به عن عدمِ خروجِهم عن طريقتهم الَّتي سمّاها القرآنُ كفرًا وبَوارًا، ولمّا جاءهم الرّسولُ تفرَّقوا إلى مؤمنٍ وكافرٍ بشأنِه، فوُبِّخوا على ذلك التّعليقِ الغائيِّ المعبَّر عنهُ بـ﴿حَتَّىٰ﴾، وذهبَ بعضُهم إلى أنَّها بمعنى (وإنِ) الوصليّة، والتّقدير: (لم يكونوا مُنفكّين عن الكفرِ وإنْ جاءَتْهم البيّنة)؛ خروجًا من إشكالِ تعليقِ انفكاكِهم عن الكُفر بمَجيءِ البيّنة، معَ أنَّهم تفرَّقوا بعدَ المَجيءِ لها، وهو معنًى لا يستقيمُ في اللُّغة ولم يَرِدْ ذكرُهُ في مَعاني (حتّى).

دلالةُ التّعبير بفعلِ (الإتيانِ) مادّةً وصيغةً:

الإيمانُ بالنّبيِّ الحَقِّ مُتوقِّفٌ على قُدومِهِ المُحقّق

عبّرَ النّظمُ الكريم بفعل الإتيان مُضارعًا في قوله تعالى: ﴿مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ﴾؛ للدّلالة على استمرارِ إتيان البيّنة في المستقبل، فقد كانَ وعدُهم بانفكاكِهم عمّا هم عليه مُستقبليًّا متوقِّفًا على حصولِ البيّنةِ الواضحة لديهم، فعبَّر بالمضارع لتَجدُّدِ البيان في كلِّ وقتٍ بتجدُّدِ الرّسالة[1]، ويُفيدُ فعلُ (الإتيان) مادّةً

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 22/ 187.

سهولةَ وصولِ البيّنة إليهم من دونِ عَناء وجُهد، وفي ذلك إشارةٌ إلى أنَّ وعدهم كان انتظاريًّا لأمرٍ قريبٍ جدًّا حصولُهُ ووقوعُهُ؛ لفَرْطِ العلاماتِ الدّالّةِ عليه، فكأنّه قد بدأ بالسَّير ولم يبقَ له إلّا الإتيانُ والوصول، وبهذا يتعاظَمُ التّوبيخ والتّعجيبُ من حالِهم.

نُكْتَةُ العُدول إلى التّعبير بالمضارع ﴿تَأْتِيَهُمُ﴾:

التّوبيخُ للمُكَذِّبين يَستدعي استحضارَ زمنِ المتكلِّمين

عبّرَ النّظمُ الكريم بالفعلِ المضارع ﴿تَأْتِيَهُمُ﴾ عندَ التّوبيخ والتّعجيبِ من كلامهم ووعدِهم الّذي أخلفوه بتفرُّقِهم في قولِهِ تعالى: ﴿مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾؛ فقد عبّر عن إتيانِ البيّنة بالمستقبل؛ لانتصابِ الفعلِ المضارع بـ(أنْ) بعدَ ﴿حَتَّىٰ﴾ وُجوبًا، لكنَّ هذا الاستقبال باعتبارِ زمنِ المَحكيّ لا زمنِ الحكايةِ[1]، قالَ أبو السّعود: "﴿حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾ التي كانوا قد جعَلوا إتيانَها ميقاتًا لاجتماعِ الكلمةِ والاتّفاقِ على الحقِّ؛ فجعلوهُ ميقاتًا للانفكاكِ والافتراقِ وإخلافِ الوعدِ، والتّعبيرُ عن إتيانها بصيغةِ المضارعِ باعتبارِ حالِ المَحكيِّ، لا باعتبارِ حالِ الحكايةِ"[2]، والغرضُ من العدولِ مراعاةُ المَحكيّ وزَمنِهِ معَ استحضارِ حقيقةِ الحَدَث الّذي يتكلّمونَ ويُعلِّقون عليه الإيمان؛ لزيادةٍ في التّوبيخ والتّعجيب من شأنِهم، وكأنَّه يقعُ الآنَ منهم.

دلالةُ تقديمِ ضميرِ الغائبِ المنصوب:

يتعاظَمُ التّعجيب بتفرُّقِ المهتمّين الغَريب

قدّمَ النّظمُ الكريم ضميرَ الغائبِ المتّصل المنصوب في قولِهِ تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ﴾؛ للدّلالة على الاهتمامِ بحالهم، فقد كان وعدُهُم باتّفاق الكلمة ومُغادرةِ ما هم عليه مُرتبطًا بمصلحتِهم، فقدّموا الضّميرَ الدّالَّ عليهم لمزيدٍ من الاهتمام، ويكون ذلك أعمقَ تأثيرًا في التّوبيخِ والتّعجيبِ منهم.

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 207.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 9/ 183.

دلالةُ التّعبيرِ بالاسمِ المنقولِ من الوصفِ ﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾:

انفكاكُهُم عن الكفر مُتعلّقٌ بوصولِ الشّاهد العَميقِ الأثر

عبّرَ النّظمُ الكريم بالاسم المَنقول من الوصفِ (البيّن) بمعنى الظّاهر والواضح في قولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ﴾؛ أي: الأمرُ البيّنُ، والحُجَّةُ الواضحَةُ والعَلامَةُ عَلَى الصِّدقِ، "وَهوَ اسْمٌ مَنْقولٌ مِنَ الوَصْفِ، جَرَى عَلَى التَّأْنيث؛ لِأَنَّهُ مُؤوّل بالشَّهادَةِ أو الآيَةِ، ولَعَلَّ إيثارَ التَّعْبيرِ بها هُنا؛ لِأنَّها أحْسَنُ ما تُتَرْجَمُ بِهِ العِبارَةُ الواقِعَةُ في كُتُبِ أهْلِ الكِتابِ، مِمّا يَحومُ حَوْلَ مَعْنَى الشَّهادَةِ الواضِحَةِ لِكُلِّ مُتَبَصِّرٍ"[1]، وذهبَ بعضُهم إلى أنَّ: "البيّنةَ رسولُ اللّه ﷺ؛ حيثُ قال على إثرِه: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتۡلُواْ صُحُفٗا مُّطَهَّرَةٗ﴾"[2]، وقالَ بَعْضُهُم: "هو القرآن، وما جاءَ به مُحَمَّدٌ رسول اللّه ﷺ منَ الحُجَج؛ فمَن جعل قوله: ﴿مُنفَكِّينَ﴾ مُنتهينَ زائلينَ، يجعلِ ﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾ رسولَ اللّه ﷺ، ورسولُ اللّه ﷺ سُمّي بيّنةً؛ لأنَّه به يُعرَفُ كلُّ خيرٍ وكلُّ إحسانٍ، وبهِ يتبيّنُ الحقُّ من الباطل، وكلُّ شيءٍ من أمرِ المعادِ والمَعاش، وكذلك القرآنُ الذي جاءَ به؛ ومن قالَ: ﴿مُنفَكِّينَ﴾ خارجينَ منَ الدّنيا، يجعلُ ﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾ – الّتي ذَكَر أنَّها تأتيهم – العذابَ مُعاينةً جِهارًا"[3].

دلالةُ الاستعارةِ التّصريحيَّة في ﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾:

النّبيُّ الكريم بيّنةٌ لكلِّ عقلٍ سَليم

استعارَ النّظمُ الكريمُ لفظ ﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾ في قولِه تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ﴾، إذ شَبّهَ النّبيَّ محمّدًا ﷺ بالحُجّة والشّاهد والأثر والآية، أوْ شبّه القرآنَ بها، والجامعُ أنَّ كليهما يُعرَفُ بهما الحلالُ من الحرام، ويتميّزُ بهما الخيرُ من الشّرّ، ثمَّ حذفَ المشبّهَ وأبقى المشبّهَ به على سبيل الاستعارةِ التصريحيَّة، والغرضُ من الاستعارة في حكايةِ كلامِهم وتوبيخِهم عليه أنَّه قد جاءَتْهُم البيّنة كما كانوا يَعدونَ، لكنّهم كذَّبوا وكَفَروا وتفرَّقوا واختَلفوا.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 474.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 240.
(3) الماتريديّ، تأويلات أهل السّنّة: 10/ 589.

طبيعةُ الإسنادِ حسبَ تفسيرِ ﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾:

مِـن وضـوحِ البيّنة سعيُها إلـيـهـم بـكـلِّ أريحيّة

يختلفُ الإسنادُ حقيقةً وتجوّزًا حسبَ مَعنى المُسند إليه ﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ﴾؛ فإنْ كانت ﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾ بمعنى الشّاهد والحُجّة الواضحة، أوْ بمعنى القرآن فإنَّ الإسنادَ مجازٌ عقليٌّ، أوِ التّعبيرَ استعارةٌ مَكنيّةٌ بتشبيهِ كلٍّ منهما بما يصحُّ الإتيانُ والقدومُ منه، والغَرضُ منَ التّجوُّزِ فيهما: المبالغةُ في ظهور البيّنة ظهورًا واضِحًا، حتَّى كأنَّها تسيرُ بقدَمَيها إليهم، وإنْ كانتِ ﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾ بمعنى النّبيِّ الكريم ﷺ فالإسنادُ حقيقيٌّ[1]، وإنْ كان تسميتُهُ بالبيّنة استعارةً تصريحيّةً.

دلالةُ التّعريفِ في ﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾:

بـيـنَ الـتّـعـيـين والتّنكير يتحقّقُ الانـفـكـاكُ عن الكُفرِ المُبين

عبّرَ النّظمُ الكريم بلفظِ ﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾ مُعرّفًا بـ(أل) في قولِهِ تعالى: ﴿حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ﴾؛ للدّلالة إمّا على العهدِ الذِّهنيِّ الصّادقِ بفردٍ غيرِ معيّنٍ؛ فهي بمنزلةِ النّكرة، أو للدّلالةِ على العهدِ العلَميّ. قال ابنُ عاشور: "والظّاهرُ أنَّ التَّعريفَ في ﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾ تَعريفُ العَهْدِ الذِّهْنيِّ، وهوَ أنْ يُرادَ مَعْهودٌ بنَوْعِهِ لا بشَخْصِهِ، كَقَوْلِهِمُ: ادْخُلِ السّوقَ، لا يُريدونَ سوقًا مُعَيَّنَةً بَلْ ما يوجَدُ فيهِ ماهيَّةُ سوقٍ، قالَ عُلَماءُ البَلاغَةِ: إنَّ المُعَرَّفَ بهَذِهِ اللّامِ هوَ في المَعْنَى نَكِرَةٌ؛ فكَأنَّهُ قيلَ: (حَتَّى تَأْتيَهُمْ بَيِّنَةٌ)، ويَجوزُ أنْ يَكونَ التَّعْريفُ لِمَعْهودٍ عِنْدَ المُخْبَرِ عَنْهُمْ، أي: البَيِّنَةُ الَّتي هيَ وصايا أنْبيائِهِمْ؛ فهيَ مَعْهودَةٌ عِنْدَ كُلِّ فريقٍ مِنْهُمْ وإنِ اخْتَلَفوا في تَخَيُّلِها، وابْتَعَدوا في تَوَهُّمِها بما تُمْليهِ عَلَيْهِ تَخَيُّلاتُهُمْ واخْتِلافُهُمْ"[2].

دلالةُ الجمعِ بينَ التّعريفِ والتّنكيرِ في ﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾ و﴿رَسُولٌ﴾:

جمعَ النّظم الكريمُ بين التّعريفِ والتّنكير في قولِهِ تعالى: ﴿حَتَّىٰ

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 20/ 377.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 474.

تعظيمُ شأنِ الرّسول لأنَّه الكمالُ المكنون

﴿تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ۝١ رَسُولٞ﴾؛ للدّلالة على التّفخيم والتّعظيم من شأن النّبيِّ الرَّحيم ﷺ، قال الرّازيّ: "والألفُ واللّامُ في قَوْلِهِ: ﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾ لِلتَّعْرِيفِ، أوْ يُقالُ: إنَّها لِلتَّفْخِيمِ، أي: هوَ البَيِّنَةُ الَّتي لا مَزيدَ عَلَيْها، أوِ البَيِّنَةُ كُلُّ البَيِّنَةِ؛ لِأنَّ التَّعْرِيفَ قَدْ يَكونُ لِلتَّفْخِيمِ، وكَذا التَّنْكِيرُ، وقد جمعهما الله هاهنا في حَقِّ الرَّسولِ ﷺ؛ فبَدَأَ بالتَّعْرِيفِ وهوَ لَفْظُ ﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾، ثُمَّ ثَنَّى بالتَّنْكِيرِ فقالَ: ﴿رَسُولٞ مِّنَ ٱللَّهِ﴾، أي: هوَ رَسولٌ، وأيُّ رَسولٍ"[1].

نُكْتَةُ الفصلِ ﴿رَسُولٞ مِّنَ ٱللَّهِ﴾:

التّفرّقُ بعد البيّنة دليلُ حُمقٍ وجُحود

فصلَ النّظمُ الكريم قولَه تعالى: ﴿رَسُولٞ مِّنَ ٱللَّهِ يَتۡلُواْ﴾ عمّا قبلَه؛ لكونِهِ مُستأنفًا استئنافًا بيانيًّا؛ إذ يُثيرُ الإبهامُ في ﴿ٱلۡبَيِّنَةُ﴾ سُؤالًا عن طبيعتِها، وهذا مبنيٌّ على أنَّ الكلام انتهى "عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ﴾، فيَكونُ الوَقْفُ هُناكَ، ويَكونُ قَوْلُهُ: ﴿رَسُولٞ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ إلَى آخِرِها جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً اسْتِئْنافًا بَيانيًّا وهوَ قَوْلُ الفَرّاءِ، أي: هيَ رَسولٌ مِنَ اللهِ، يَعْني لِأنَّ ما في البَيِّنَةِ مِنَ الإبْهامِ يُثيرُ سُؤالَ سائِلٍ عَنْ صِفَةِ هَذِهِ البَيِّنَةِ، وهيَ جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ جُمْلَةِ ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ و﴿مُنفَكِّينَ﴾ إلَى آخِرِها، وبَيْنَ جُمْلَةِ: ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ﴾"[2]، والغرضُ من الاعتراض: البيانُ والتّوضيح لتلك البيّنة الّتي كانوا يُعَلِّقون تغييرَ ما هُم عليه بمجيئِها؛ ليكونَ ذلك التّوضيحُ مُبيِّنًا لوقوعِهِ، فيكونُ أدعَى للتّوبيخِ والتّعنيف؛ إذ تحقّقَ مطلوبُهم، ومعَ ذلك تفرَّقوا بينَ مُؤمنٍ وكافر بهِ بعدَما جاءَتهم البيّنةُ الّتي طلَبوها بعينِها، وبناءً على هذا التّوجيهِ يكونُ ﴿رَسُولٞ﴾ إمّا خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ، والتّقديرُ: (هيَ رسولٌ)، أو مبتدأً خبرُهُ الجارُّ والمجرورُ ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾.

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 240.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 475.

وجوه تعدّد إعرابِ جملة ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾:

ثـراءُ المَعـاني بتعدُّدِ تَوجيهاتِ المَبَاني

قرأ الجُمهورُ لفظَ ﴿رَسُولٌ﴾ من قولِهِ تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ بالرّفع؛ إمّا على أنَّه بدلُ اشتمالٍ، أوْ بدلُ كلٍّ من كلٍّ مبالغةً، عُبِّرَ عنه ﷺ بالبيِّنة؛ للإيذانِ بغايةِ ظُهور أمرِهِ، وكونِه ذلك الموعودَ في الكتابين؛ أي: تلكَ البيّنةُ رسولٌ[1]. قال الزجّاج: ﴿رَسُولٌ﴾ رُفِعَ على البدلِ من ﴿ٱلْبَيِّنَةُ﴾. وجوّزَ البيضاويّ أنْ يكونَ بدلًا من ﴿ٱلْبَيِّنَةُ﴾ بنفسِهِ أوْ بتقديرِ مضافٍ بدلٌ، أيْ: "بدلُ الكلِّ من ﴿ٱلْبَيِّنَةُ﴾ إنْ أُريدَ بها (الرَّسول)، أوْ بتقديرِ مضافٍ إنْ أريدَ بها (القُرْآنُ) أوِ (المعجزةُ)، وفائدَةُ البدلِ زيادةُ التّقرير، ولذا قدّمَ البيضاويُّ هذا الاحتمالَ على الثّاني، أي: وحيُ رسولٍ أوْ كتابُهُ أوْ مُعجزتُهُ، على أنّ الإضافَةَ بيانيّةٌ، أي: معجزةٌ هي الرَّسولُ بمُلاحظةِ أخلاقِهِ"[2]، واحْتَجَّ القائلونَ بأنَّ المُرادَ مِنَ ﴿ٱلْبَيِّنَةُ﴾ هوَ الرَّسولُ بقَوْلِهِ تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ فهوَ رَفْعٌ على البَدَلِ مِنَ البَيِّنَةِ، وقال الفرّاء: رُفِعَ على أنَّه خبرُ مبتدأٍ مُضمَرٍ؛ أي: هي رسولٌ، أوْ هو رسولٌ، وجوّز البيضاويُّ أن يكونَ مَرفوعًا بالابتداءِ والخبرُ ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾، وعلى هذَينِ التّوجيهين للرَّفع تكونُ جملةً مُستأنفةً للبيانِ والتّفسير للبيِّنة، "وَفي هَذا التَّبْيين إبْطالٌ لِمَعاذيرِهِمْ؛ كَأَنَّهُ قيلَ: فقَدْ جاءَتْكُمُ البَيِّنَةُ"[3].

دلالةُ التّنكيرِ في ﴿رَسُولٌ﴾:

الرّسولُ الكريم طـيّـبٌ جـليـلٌ عَظيم

نَكّرَ النّظمُ الكريمُ لفظَ ﴿رَسُولٌ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾؛ للدّلالة على النّوعيَّة، أي: نوعٌ خاصٌّ من الرَّسول، المُراد منها: "تَيْسيرُ ما يَسْتَصْعِبُ"[4]، فهو رسولُ رحمةٍ وخيرٍ. وإمّا على التّفخيم

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 209.
(2) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 20/ 378.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 476.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 476.

والتّعظيم، أي: رسولٌ عظيمٌ مَهيبٌ جليلٌ[1]. قالَ ابنُ عاشور: "و﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ مُتَعَلِّقٌ بـ ﴿رَسُولٌ﴾، ولَمْ يَسْلُكْ طَريقَ الإضافَةِ؛ ليَتَأتَّى تَنْوينُ ﴿رَسُولٌ﴾، فيُشْعِرُ بتَعْظيمِ هَذا الرَّسول"[2]، فالتّنوينُ للإيذانِ بغايةِ ظُهورِ أمْرِهِ، وأنَّه حقيقٌ بالتّفخيمِ والتّعظيم، ولذا فإنَّ التّنكيرُ يقومُ مقامَ التّوصيف باليُسرِ والعَظَمةِ معًا.

دلالةُ ﴿مِّنَ﴾، والغرضُ منها:

تعـيـينُ جـهـةِ الإرسال للدّلالةِ عـلـى الـتّـمـيـيـزِ وكمالِ الاختيار

عبّرَ النّظمُ الكريمُ بحرفِ الجرِّ ﴿مِّنَ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾؛ للدّلالة على الابتداءِ الممزوجِ بالبيانِ لجهةِ الإرسال؛ تمييزًا له عن الإرسالِ منَ البشر، فيكونُ ابتداءُ إرسالِهِ من جهةِ اللّه تعالى، أيْ: بأمرِهِ وقدرتِهِ واختيارِهِ.

دلالةُ التّعبير باسم الأُلوهيَّة:

كـمـالُ المُـرسِـل دالٌّ عـلى صـدقِ المُرسَل

عبّرَ النّظمُ الكريم عن الذّاتِ الإلهيَّة المُرسِلة بلفظ الجلالةِ ﴿ٱللَّهِ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾؛ للدّلالة على كمالِ ذلك الإرسالِ لكمالِ المُرسِل الجليل تعالى، إذ ﴿ٱللَّهِ﴾ علَمٌ يَستدعي كمالَ الذّاتِ وكمالَ الصِّفات، فيكون الإرسالُ حقًّا لكمالِهِ وجَلالِه.

دلالةُ التّقييد بقوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾:

تأكيدُ الفَخامة الذّاتيَّة بالفَخامةِ الإضافيَّة

أوقعَ النّظمُ الكريم الجارَّ والمجرورَ ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾؛ للدّلالة به إمّا على النّعتِ للَفظِ ﴿رَسُولٌ﴾ بناءً على أنّه بدلٌ من ﴿ٱلْبَيِّنَةُ﴾، "وفي وصفِهِ بأنّه ﴿مِّنَ ٱللَّهِ﴾ تأكيدٌ لما أفادَهُ التّنوينُ في ﴿رَسُولٌ﴾ من الفخامة الذّاتيَّة، وذلك بالفَخامةِ الإضافيَّة إلى اللّه تعالى، أي: رسولٌ وأيُّ رسولٍ كائنٌ من اللّه تعالى"[3]، أوْ للإخبارِ عن ﴿رَسُولٌ﴾ بناءً على أنَّ ﴿رَسُولٌ﴾ مبتدأٌ أوْ خبرٌ لمبتدأٍ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 22/ 188.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 476.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 9/ 184، والهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 209.

محذوفٍ، والتّقديرُ: (رسولٌ كائنٌ من الله)، أو (هي رسولٌ كائن من الله)، والجملةُ استئنافيّةٌ[1].

دلالةُ فعلِ (التّلاوة) مادّةً وصيغةً:

الجِدّ والاجتهاد في التّبليغ للعِباد

عبّرَ النّظمُ الكريم بفعلِ (التِّلاوة) مُضارِعًا في قولِه تعالى: ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾؛ للدّلالة بمادّتِه على المُتابعةِ في القراءةِ للقرآن إرشادًا وتَعليمًا ونُصحًا، أيْ: "يقرأُ قراءةً مُتواترةً ذلك الرّسولُ بعدَ تعليمِنا له"[2]، فهو يَتلو ما يَسمَعُ، ويتبَعُ ما يُنقَشُ في صحيفةِ قلبِه الطّاهرة، قالَ ابنُ عاشور: "والتِّلاوَةُ: إعادَةُ الكَلامِ دونَ زيادَةٍ عَلَيْهِ ولا نَقْصٍ مِنْهُ؛ سَواءٌ كانَ كَلامًا مَكْتوبًا أوْ مَحْفوظًا عَنْ ظَهْرِ قلب، ففعل ﴿يَتْلُواْ﴾ مُؤْذِنٌ بأنَّهُ يَقْرَأُ عَلَيْهِمْ كَلامًا لا تُبَدَّلُ ألْفاظُهُ، وهوَ الوَحْيُ المُنَزَّلُ عَلَيْهِ"[3]، وليَدُلَّ بصيغتِه على التّجدُّدِ الاستمراريِّ في التّلاوة، ممّا يُفيدُ كمالَ الجِدِّ والاجتهادِ في تبليغِ ما كُلِّفَ به ﷺ، عامِدًا إلى إظهارِ صدقِ الدَّعوة والرّسالة، أوْ للدّلالة به على استحضارِ الحالِ الماضيةِ وكأنَّها تقعُ الآنَ.

دلالةُ الحذف في ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا﴾:

الدّقّةُ في تبليغِ القرآن بكلِّ إتقانٍ

عبّرَ النَّظْمُ الكريم بالمجازِ الحَذفيِّ في قولِه تعالى: ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا﴾، والتّقديرُ: (مثلَ ما في الصُّحُف)، لأنَّ الرّسولَ ﷺ - كما يقول البيضاويّ - كانَ: "أُمّيًّا لا يقرأُ الصُّحُفَ، لكنَّه لمّا تلا مثلَ ما في الصُّحُفِ، كانَ كالتّالي لها"[4]، "فالجَوابُ بتحريرِ أنَّ المُراد بـ(الصُّحف) هوَ القُرْآن، وهو مثلُ الصُّحُفِ في اشتمالِه ما نطقَه الصُّحفُ من أصولِ الشّرائعِ والعقائدِ الحَقّة والفروعِ المتّفَق عليها، فكأنّ تلاوتَه القُرْآنَ تلاوةُ الصُّحُف، فيكونُ المُضافُ مقدّرًا

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 20/ 378.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 22/ 188.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 476.
(4) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 5/ 328.

وهو (المثلُ)"[1]، وذهبَ ابنُ عاشور إلى أنّ: "تعدية فعل ﴿يَتْلُواْ﴾ إلَى صُحُفًا مَجازٌ مُرْسَلٌ مَشْهورٌ ساوَى الحَقيقَةَ، وهوَ باعْتِبارِ كَوْنِ المَتْلوِّ مَكْتوبًا، فمَعْنَى ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا﴾ يَتْلو ما هوَ مَكْتوبٌ في صُحُفٍ، والقَرينَةُ ظاهِرَةٌ، وهيَ اشْتِهارُ كَوْنِهِ ﷺ أُمّيًّا"[2]، والغرضُ من التّجوُّزِ الدّلالةُ على إتقانِهِ ﷺ لما يحفظُهُ من الوَحْي في صحيفةِ قلبِهِ الشَّريف، فهو يقرأُ شيئًا مُماثِلًا لما في الصُّحفِ، لا يختلفُ عنهُ قيدَ أُنملة، ولا يَفوتُنا أنَّ القرآنَ مكتوبٌ في اللّوحِ المحفوظ، وهو يقرأُ ما يوحَى إليه منَ اللّوح المحفوظ، فكأنّه يقرأُ تلك الصُّحُف بعينها، لا يختلفُ في حرفٍ عَنها.

دلالةُ المجازِ العقليِّ في ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا﴾:

التّجوُّزُ بمَرتبتيْنِ للتّلازُمِ العقليِّ في الانتقالتيْنِ

عبَّر النّظمُ الكريم بأسلوبِ (المجازِ العقليّ) في قولِهِ تعالى: ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ والنّبيّ ﷺ لا يقرأ - كما سبق القول - وقد وجّه القونويّ تعليقَ فعلِ (التّلاوة) بـ(الصّحف) بأنّه تعليقٌ مجازيٌّ بمرتبتيْنِ؛ إذ ليسَ المرادُ تلاوةَ الصّحفِ، بل تلاوة ما فيها، وليسَ المرادُ أيضًا يتلو ما فيها، بل يتلو مثلَ ما فيها[3]، ولذا قالَ: "المُرادُ بتلاوة الصُّحف تلاوةُ ما في الصُّحف؛ إذِ الصُّحُف هي القِرطاس، ففي النِّسبة إلَى المَفْعولِ مجازٌ بمرتبتيْنِ؛ إذِ المُراد تلاوةُ ما في الصُّحف، وأُسنِدَ إلَى الصُّحُف مَجازًا، ثمّ المُراد به تلاوةُ مثلِ ما في الصُّحُف، وأُسنِدَ إلَى ما في الصُّحُف مَجازًا"[4].

بلاغة الإدماج لـ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا﴾:

وظيفةُ الرّسولِ التّلاوةُ لإبلاغِ النُّصحِ والدّعوة

وقعت الجملةُ الفعليَّة ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا﴾ موقِعَ النّعت الثّاني أوِ الحال، فهو رسولٌ دائبُ التّلاوةِ للقرآن، أو هو مُرسَلٌ من اللّه تعالى

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 20/ 378.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 476.
(3) الطّيبيّ، حاشية على تفسير الكشّاف: 16/ 527.
(4) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 20/ 379.

حالَ كونِهِ تاليًا للقرآن، وفي التّقديرين "إدْماجٌ بالثّناءِ عَلَى القُرْآنِ؛ إذِ الظّاهِرُ أنَّ الرَّسولَ المَوْعودَ بهِ في كُتُبِهِمْ لَمْ يوصَفْ بأنَّهُ يَتْلو صُحُفًا مُطَهَّرَةً"[1]، والغَرضُ من النّعت أوِ الحال بيانُ وظيفةِ الرّسول ﷺ، بأنّه يتلو الصُّحُف ويبلغُ الرِّسالةَ ويؤدّي الأمانةَ بكلِّ جِدٍّ وإصرار.

نُكْتَةُ الجمعِ في ﴿صُحُفًا﴾:

الصُّحفُ كتابٌ مجموعٌ قيِّمُ المَوضوع

عبّرَ النّظمُ الكريم عن القرآنِ المتلوِّ بلفظِ (صُحُف) مجموعًا في قولِهِ تعالى: ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾؛ للدّلالةِ على أنَّ هذا المتلوَّ طويلٌ، وسوفَ يوضَعُ في صُحُفٍ كثيرة، ويصيرُ بعدَ تجميعِ الصُّحُف كتابًا يشتمِلُ على أوراقٍ وصحائفَ، ولعلَّ التّعبير بلفظِ (الصُّحف) دونَ (الأوراق)؛ لأنَّها مسجّلٌ فيها مكتوبٌ، بخلاف (الأوراق) التي قد تكونُ خاليةً منَ المكتوب.

دلالةُ التّنكيرِ في ﴿صُحُفًا﴾:

فَخامَةُ الصّحفِ دالّةٌ على كمالِ الشّرف

نكّرَ النّظمُ الكريم لفظَ (صُحُف) في قولِهِ تعالى: ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا﴾؛ للدّلالة على التّفخيمِ والتّعظيم من شأنِ تلك الصُّحف المَتلوِّ ما فيها، وتفخيمُ الظّرفِ تفخيمٌ للمَظروف، وأنَّها تختلفُ في نوعِها عن سائرِ الصُّحف بكمالِها وجمالِها وجَلالِها وحِكمتها، ولذا نكَّرها لإبهامِها، وليكونَ وسيلةً لتوصيفِها.

دلالة النّعتِ باسمِ المفعولِ ﴿مُّطَهَّرَةً﴾:

النّزاهةُ عن الباطلِ بالاشتمالِ على الحقِّ الكامِل

نعتَ النّظمُ الكريم الصُّحفَ بلفظِ اسمِ المفعولِ المشتقِّ من الفعلِ المضعَّف (طهّرَ) في قوله تعالى: ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾؛ للدّلالة على أنَّها مُبالغٌ في طَهارتِها وقُدسيّتِها؛ فهي - كما يرى البقاعيّ - في غايةِ الطَّهارة والنّظافة والنّزاهةِ من كلِّ قَذَرٍ، بما جَعَلَنا لها من البُعد منَ الأدناسِ[2]، إذِ الطُّهرُ صونٌ عن القبائحِ والصِّفات

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 476.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 22/ 188.

الخَسيسة الدّنيئة، والنّزاهةُ عنِ الباطلِ والقبائحِ، وينبغي لذلك أنْ لا يمسَّها إلّا المُطهّرون.

دلالةُ الاستعارةِ التّبعيَّة في ﴿مُّطَهَّرَةً﴾:

أفاد لفظُ ﴿مُّطَهَّرَةً﴾ في قوله تعالى: ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ عدمَ تطرُّقِ الباطلِ إليها أوْ في إخبارها؛ إذ شبَّه عدمَ وقوعِ الباطل فيها بالشّيءِ المطهَّر؛ لأنَّ الباطل كالوَسَخ الحِسّيِّ، وجاء التّعبيرُ البيانيّ على سبيلِ الاستعارةِ التّصريحيَّة التّبعيّة، إذ حذفَ المُشَبَّه وأبقى المُشَبّه به.

طهارةُ الآيات تأخذُ بيدِ المؤمنينَ إلى الكمالات

دلالةُ المَجازِ العقليِّ في ﴿صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾:

أسندَ النّظمُ القرآنيُّ لفظَ ﴿مُّطَهَّرَةً﴾ إلى ضميرِ الصُّحُف في قولِهِ تعالى: ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾، والمطهّر إنَّما هو ما في تلك الصُّحف، فيكونُ من إسنادِ الشّيءِ إلى غيرِ مَن هو له، على سبيلِ المُبالغة في نِسبة الطُّهر لها، حتّى إنَّ الصُّحُف التي تحلُّ فيها أصبحَتْ مطهّرةً ومتّصفةً بالطُّهر. قال الرّازيّ: "واعْلَمْ أنَّ (المُطَهَّرَة) وإنْ جَرَتْ نَعْتًا لِلصُّحُفِ في الظّاهِرِ، فهيَ نَعْتٌ لِما في الصُّحُفِ وهوَ القُرْآنُ"[1].

مِن كمالِ طُهر الآيات اتّصفتْ بهِ الصَّحائفُ المُشتملات

دلالةُ التّعريض في ﴿مُّطَهَّرَةً﴾:

عرّضَ النّظمُ الكريم من خلالِ توصيفِ الصُّحُف بلفظِ ﴿مُّطَهَّرَةً﴾ في قولِهِ تعالى: ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ بما في أيدي أهلِ الكتاب من الكُتُبِ المُحَرَّفةِ المَشحونةِ بالباطلِ منَ الكلام، قال ابنُ عاشور: "وَوصفَ الصُّحُفَ بـ ﴿مُّطَهَّرَةً﴾، وهوَ وصْفٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الطَّهارَةِ المَجازيَّةِ، أي: كَوْنُ مَعانيهِ لا لَبْسَ فيها، ولا تَشْتَمِلُ عَلَى ما فيهِ تَضْليل، وهَذا تَعْريضٌ ببَعْضِ ما في أيْدي أهْلِ الكِتابِ مِنَ التَّحريفِ والأوْهام"[2].

القُرآنُ مُنزّهٌ عنِ التّحريف، خالٍ من الكذبِ أوِ الزّيف

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 240.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 476.

نُكْتَةُ الفَصْلِ في ﴿فِيهَا كُتُبٌ﴾:

التّعليلُ والتّوصيف مدحٌ وتَشريف

فصلَ النّظمُ الكريم قولَه تعالى: ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ عمّا قبلَه؛ لجوازِ الوقفِ على ﴿مُّطَهَّرَةً﴾، فتكونُ استئنافًا بيانيًّا جوابًا عن سُؤالٍ مُقدّر عن سببِ تلاوةِ تلك الصُّحف؛ فأجابَ بأنَّ فيها كُتُبًا قيّمةً، ويحتملُ أنْ يكون جملةً اسميّةً في محلِّ النّعتِ للصُّحُف، فهي مُتّصلةٌ بما قبلَها اتّصالَ النّعتِ بالمنعوت، والغرضُ من الاستئناف البيانيِّ التّعليلُ للتّشريف، وأمّا الغَرضُ من التّوصيفِ فالمَدحُ والثّناء باشتمالِ تلك الصُّحفِ على الأحكامِ والقواعدِ القيِّمة.

سرُّ التّعبيرِ بالحرفِ (في)، والغرضُ منهُ:

الأحكامُ القيّمة في الصُّحُف المُطهَّرة

عبّرَ النّظمُ الكريم بحرفِ الجرِّ (في) دونَ (الباءِ أوِ اللّام) في قوله تعالى: ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾؛ للدّلالة على الظّرفيَّةِ المجازيّة؛ إذِ الكتبُ والمكتوباتُ - بمعنى الأحكامِ والقواعد - تكونُ ملتبسةً بها لا داخلةً فيها؛ لكنْ عدلَ النّظمُ عن حرفِ المُصاحَبة والمُلابسة (الباءِ)، كما عدلَ عن حرفِ التّعليل (اللّام) إلى (في)؛ للدّلالة على مُنتهى التّمكُّنِ والاستقرار، بخلافِ (المُلابسة) التي قد تنفصلُ عنها وتفترقُ، وفي الظّرفيَّة تعليلٌ لكونِ الصُّحُف مُطهَّرة؛ وذلك لاحتواءِ الصُّحُف على المكتوبِ القيّم والحُكمِ الحَقّ، فهي مُطهّرةٌ عن الانحرافِ والباطلِ والضّلال، وأشار الطّيبيّ على فائدة الظّرفيّة بقوله: "جعلَهُ صُحُفًا فيها كتب، من أجلِ تضمُّنِه لزيادةِ ما في كتبِ الله"[1]. ورأى ابنُ عاشور أنَّ (الكتب) بمعنى ثمرةِ كتبِ الأنبياءِ السّابقين، وبناءً عليه: "فَمَعْنَى كَوْنِ الكُتُبِ كائِنَةً في الصُّحُفِ، أنَّ الصُّحُفَ الَّتي يُكْتَبُ فيها القُرْآنُ تَشْتَمِلُ عَلَى القُرْآنِ، وهوَ يَشْتَمِلُ عَلَى ما تَضَمَّنَتْهُ كُتُبُ الرُّسُلِ السّابِقينَ مِمّا هوَ خالِصٌ مِنَ التَّحْريفِ والباطِلِ"[2].

(1) الطّيبيّ، حاشية على تفسير الكشّاف: 16/ 528.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 477.

نُكْتَةُ (الاستخدام) في ضميرِ الغَيبةِ ﴿فِيهَا﴾:

قرينةُ التّعليق المَجازي بفنّ (الاستخدامِ البديعيّ

عبّرَ النّظمُ الكريم بضميرِ الغَيبة في قولِهِ تعالى: ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ العائدِ إلى الصُّحف باعتبار مَعناها الحقيقيّ؛ لأنَّ الصُّحُف في ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ كانت مَجازًا بمعنى: يَتلو ما فيها، أوْ مثلَه، وأمّا الضّميرُ العائد إليها فالمُرادُ به حقيقةُ الصُّحف؛ لأنَّ الكتبَ القيّمة هي الّتي فيها، وبهذا يتحقّقُ (الاستخدامُ) بإرجاعِ الضَّمير على لفظٍ، ويرادُ منه غيرُ مَعناه السّابق، قال القونويّ: "فإنْ أُريدَ بالصُّحُف ما فيها مَجازًا؛ ففي قولِهِ: ﴿فِيهَا كُتُبٌ﴾ اسْتِخْدامٌ؛ لعَودِهِ على الصُّحُف بالمَعْنَى الحقيقيّ"[1]، وسِرُّ الاستخدام الإشارةُ إلى أنَّ المَتلوَّ ليس هو الصُّحف بل الكتبُ والأحكامُ، والمَكتوبُ القيّمُ الّذي في الصُّحف، فيكون الاستخدامُ قرينةً على المَجاز السّابق، وهو تسميةُ المَحلِّ باسم الحالّ، أو قرينةً على التّعليقِ المَجازيِّ بتلاوةِ ما فيها.

دلالةُ الجملةِ ﴿فِيهَا كُتُبٌ﴾:

الثّبوتُ والحُدوث دالّانِ على التّجدُّدِ والمكُوث

الجملة القرآنيّة في قولِهِ تعالى: ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾؛ إمّا اسميّةً لكونِ ﴿فِيهَا﴾ خبرًا مقدَّمًا، و﴿كُتُبٌ﴾ مبتدأً مؤخّرًا، للدّلالةِ على ثبوتِ ودوامِ وصفِ الكُتب القيِّمة لتلك الصُّحُف المُطَّهرة، أوْ فعليّةً لكونِ الظّرف ﴿فِيهَا﴾ مُتعلّقاً بفعلِ الاستقرار، وقد رفعَ ﴿كُتُبٌ﴾ على الفاعليّة به، وذلك للدّلالة على حدوثِ الكُتب القيّمة فيها، قال أبو السّعود: "﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾ صفةٌ لـ﴿صُحُفًا﴾ أوْ حالٌ منْ ضميرها في ﴿مُّطَهَّرَةً﴾، ويجوزُ أنْ يكونَ الصّفةُ أو الحالُ الجارَّ والمجرورَ فقَطْ، و﴿كُتُبٌ﴾ مُرتفعًا به على الفاعليَّةِ"[2]، وكلاهما مَعنيان تشريفيّان لتلك الصُّحُف بحدوثِ الأحكام القيّمة فيها، أوْ بثبوتِ

(1) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 20/ 379.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 9/ 185.

الأحكام القيّمة لها، وعلى التّقديرين فإنَّ الجملة الاسميّةَ أو الفعليّةَ نعتٌ للصُّحف، باحتوائِها على الأحكامِ القيِّمة ثُبوتًا وحُدوثًا.

دلالةُ تقديمِ الظَّرف في قوله: ﴿فِيهَا كُتُبٌ﴾:

تقديمُ الظّرف سبيلٌ للإتيانِ بالوَصْفِ

قدّمَ النّظمُ الكريم الظّرفَ المتكوِّنَ من الجارِّ والمجرور المتعلِّقَ بالخبرِ المَحذوف وجوبًا على المبتدأ في قولِه تعالى: ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾؛ للدّلالة على الحَصْر والقَصْر؛ وهو من حصرِ المَوصوف في الصِّفة حَصْرًا حقيقيًّا؛ إذِ الأحكام القيّمةُ منحصِرةٌ فيها لا تتجاوزُها إلى غيرها، فإنْ وُجِدَتْ أحكامٌ في غيرِ تلك الصُّحُف فهي على سبيلِ العِوَج والانحراف، كما يتحقّقُ بهذا التّقديم للخبرِ تنكيرُ المبتدأ؛ ليتأتَّى بعدَ ذلك وصفُهُ بصفاتِ الكمالِ، وليُعلَمَ بعدَ التّوصيف سِرُّ تقديم الحصْر؛ إذِ الصُّحُفُ الأُخرى فيها أحكامٌ، لكنّها ليست قيّمةً سليمةً منَ الانحراف بعدَ أنْ تلاعبَتْ الأيدي بالمُحتويات.

دلالةُ التّنكيرِ في ﴿كُتُبٌ﴾:

الفخامةُ الذّاتيّة تأتلفُ معَ الفخامة الوصفيّة

نكّر النّظمُ الكريم لفظَ ﴿كُتُبٌ﴾ في قولِه تعالى: ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾؛ للدّلالة على التّفخيم والتّعظيم الذّاتيِّ لها؛ فهي أحكامٌ عظيمةٌ وقواعدُ فخمةٌ ومباحثُ مهمّة، فإذا ما وُصِفَتْ بـ﴿قَيِّمَةٌ﴾ فإنّها تتّصِفُ بالعظَمةِ والفخامةِ عن طريق الوصفِ أيضًا، فتتحَقَّقُ لها فخامتانِ ذاتيَّةٌ ووصفيَّةٌ.

رمزيّةُ الجمع بين (الصُّحف) و(الكُتُب):

التّكذيبُ بالقُرآن تكذيبٌ بالصُّحُف والكُتُب المنزّلة في سابقِ الأزمان

جمعَ النّظمُ الكريم بينَ (الصُّحُف والكُتُب) في قولِه تعالى: ﴿يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ۝ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾؛ لبيانِ أنَّ هذا القرآنَ العظيم هو من جنسِ تلك الصُّحُفِ الّتي أتى بها الأنبياءُ، ومن تلك الكتبِ التي اشتهرَتْ عند أهلِ الكتاب، ليكونَ ذِكرُهُما تذكيرًا لأهلِ الكتاب بصُحُف إبراهيمَ وكتابَي التّوراةِ والإنجيل، فلا يكونُ هذا الكتابُ إلّا في سلسلةِ خِطابات اللّه تعالى للبَشَر من أجلِ الهِدايةِ

والرَّشاد، وليكونَ إلزامًا لهم بأنّهم قد جاءَتهم البيّنة الّتي وُعِدوا بالإيمان بها، وكانت تلك البيّنةُ فيها القرآنُ العظيم مع ما في تلك الكُتُب والصُّحُف من ثَمَراتٍ خاليةٍ منَ التّحريف.

سرّ الجمعِ ودلالتُه في ﴿كُتُبٌ﴾:

كـلُّ صحيفةٍ مُـطـهَّـرة فيها أحكامٌ قيّمة

جمعَ النّظمُ الكريم لفظَ (كتاب) في قولِه تعالى: ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾؛ للدّلالةِ على كثرةِ الأحكام والقواعدِ والمَباحثِ القيّمة التي اشتملَتْ عليها تلك الصُّحُف المُطهَّرة، ولتكونَ كلُّ صحيفةٍ مطهّرةٍ منه كتابًا قيّمًا لا انحرافَ فيه ولا اعوجاجَ، على قاعدةِ توزيعِ الجمعِ على الجَمع، ولذا قال الهرريّ: "في تلك الصُّحُفِ أمورٌ مكتوبةٌ مستقيمةٌ ناطقةٌ بالحقِّ والصَّواب، والمرادُ الآياتُ والأحكامُ المكتوبةُ فيها، إشارة إلى ما فيهِ من معاني كُتُب الله، فإنَّ القرآن مَجمَعُ ثمرةِ كتبِ الله المتقدّمة"[1].

دلالةُ المجازِ المُرسَل أوِ الاستعارة في ﴿كُتُبٌ﴾:

الأحكامُ الدّينيّة الـقـطـعـيَّـة كالمكتوبِ، غيرُ قـابـلةٍ لـلـمَـحْـوِ والبَدليّة

جاء أسلوبُ (المَجاز المُرسَل) في قولِه تعالى: ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾؛ إذ أُطلقَ لفظُ ﴿كُتُبٌ﴾ الّتي مفردُها (كتاب) وأراد بها المكتوبُ، أوْ أُطلقَ لفظُ الكُتُبِ وأُريدَ بها الأحكامُ[2]، أوْ ثمرةُ كتبِ الأنبياءِ السّابقين، فيكون إمّا من إطلاقِ جمعِ المصدرِ وإرادةِ جَمْعِ المفعول، فتكونُ (الكتب) بمعنى المَكتوباتِ الحالّةِ في الصُّحُف، والغرضُ من تسميةِ المفعولِ بالمصدر المبالغةُ في كونِها كاملةً، أوْ تشبيهِ الأحكامِ والقواعدِ بالكُتُب؛ إذ يُسمَّى الكتابُ حُكْمًا، ويقالُ: كتبَ الله بمعنى حَكَمَ وقَضَى، وذلك لأنَّ الحُكْمَ والقضاءَ يصيرُ كالمكتوبِ المنقوشِ، لا يقبلُ التّبديلَ والتّغيير، ففيه استعارةُ لفظِ ﴿كُتُبٌ﴾ للأحكامِ والقواعد استعارةً تصريحيّةً أصليّةً، أوْ من إطلاقِ الكُلِّ وإرادةِ الجُزء.

(1) الهرريّ، حدائق الرّوح والرّيحان: 32/ 210.
(2) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 241.

نُكْتَةُ النّعت بـ﴿قَيِّمَةٌ﴾:

النّعتُ والتّعريض لدَفعِ شُبهةِ ذي الشّكِّ المَريض

نعتَ النّظمُ الكريم الكُتُب بأنّها ﴿قَيِّمَةٌ﴾ في قولِه تعالى: ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾؛ للدّلالة على أهمّيّتها وضروريّتها، وأنَّها مُعتدلةٌ اعتدالًا مُبالغًا فيه، ومن ثَمَّ جاءتِ الصّفةُ المشبَّهةُ مَصوغةً للمُبالغة من الفعل (قوّمَ). قال ابنُ عاشور: "فالقَيِّمَةُ مُبالَغَةٌ في القائِم، مِثْلَ السَّيِّدِ للسّائد، والمَيِّت للمائت. وتَأْنيثُ الوَصْفِ لاعْتِبارِ كَوْنِه وصفًا لجمع"[1]، والتّقويمُ ضدُّ الاعوجاجِ والانحراف، فيكونُ النّعتُ بها تعريضًا بما وقعَ للكُتُب والصُّحُف السّابقة من تدنيسٍ واعتداءٍ بالتّغييرِ والتّحريفِ والزّيادةِ والنُّقصان.

دلالةُ الاستعارةِ التّبعيّة أوِ المجازِ العقليّ في ﴿قَيِّمَةٌ﴾:

الأحكامُ الدّينيّة قواعدُ مُستقيمةٌ قطعيّة

ذكر النّظمُ الكريم لفظَ ﴿قَيِّمَةٌ﴾ أي: مفيدةٌ معنى الأحكام الخاليةِ منَ الباطلِ المُنزّهة عن النّقصِ والانحراف في قولِه تعالى: ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾؛ حيثُ شَبّهَ الأحكامَ والمكتوباتِ في الصُّحف بالقيِّم المُنتصِب المستقيم الذي لا انحرافَ فيه ولا التواءَ، ثمَّ حذفَ المشبّهَ وأبقى المشبَّه به على سبيلِ الاستعارةِ التّصريحيَّة التّبعيَّة، والغرضُ من الاستعارةِ تشخيصُ الأحكامِ الدّينيّة بثيابِ الحِسّيّات، وأنَّها مستقيمةٌ غيرُ قابلةٍ للالتواء والاعوجاجِ وعدمِ الدّقَّة، ويجوزُ أيضًا أنْ يكونَ مجازًا عقليًّا، قال القونويّ: "والمُثْبَت في الصُّحُف هوَ الصّوَرُ والأشكال حَقيقَةً - كما نُقِل عن شرحِ المقاصد - لا الألفاظُ الّتي هي مُستقيمةٌ ناطقةٌ بالحقّ؛ فالإسنادُ مجازيٌّ"[2][3]؛ وعليه يكونُ إسنادُ القيامِ إلى الكتبِ مجازًا عقليًّا، غرضُهُ المُبالغة.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 477.
(2) القونويّ، حاشية على تفسير البيضاوي: 20/ 380.
(3) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 32/ 241.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

البيّنةُ والبُرهان والحُجَّة:

البيّنُ: هو الشّيء الواضِحُ الظّاهر[1]، والبرهانُ بيانٌ للحُجّة، وقد يكونُ واضِحًا قطعيًّا، وقد يكون خفيًّا ظنيًّا، ومن ثَمَّ فإنَّ البيّنة أخصُّ من البُرهان مُطلقًا؛ لأنَّها لا تكون إلّا واضحةً، ويَستلزِمُ الوضوحُ في البيّنة كونَها تَحُجُّ المُعارِضَ وتَغلِبُهُ في الخُصومة، ولذا عبَّرَ النّظمُ الكريم بالبيِّنة فقال: ﴿حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ﴾ أي: الحُجّةُ الظّاهرةُ الواضِحة، دونَ البُرهانِ الشّاملِ للواضِحِ والخفيِّ، ودونَ الحُجَّةِ؛ لأنَّ وضوحَ البيِّنة كافٍ في تحقيقِ الغلَبة عندَ المُخاصَمة، كما أنَّ الحُجّة ملحوظٌ فيها جانبُ الخُصومة، وهم أرادوا البيّنةَ الواضِحة حتَّى يُؤمِنوا بها.

البيّنةُ أخصُّ من البُرهان، ومُستلزِمةٌ للحُجّة

الصُّحُفُ والكُتُب:

الصَّحيفةُ فعيلةٌ، بمعنى ما يَنبسِطُ ويتسطّحُ ليُستَعَدَّ لكتابةٍ فيهِ، أو ظرفيّة من قِرطاسٍ أوْ حجَرٍ أوْ شجَرٍ أوْ جلدٍ أوْ منسوجٍ أوْ غيرها، وجمعُها الصُّحُف والصَّحائف[2]، وأمّا الكُتبُ فيَدُلُّ على جمعِ شيءٍ إلى شيءٍ، من ذلك الكتابُ والكتابةُ[3]؛ فالصُّحفُ: أوراقٌ مُتناثِرة غيرُ مجموعةٍ في كتابٍ وقد تُطوَى الصّحيفة، وأمّا الكتابُ: فهو صُحُف وأوراقٌ جُمِعتْ بينَ دُفَّتين، ولذا قالَ تعالى: ﴿رَسُولٞ مِّنَ ٱللَّهِ يَتۡلُواْ صُحُفٗا مُّطَهَّرَةٗ ۝٣ فِيهَا كُتُبٞ قَيِّمَةٞ﴾؛ إذِ القرآنُ لمّا يُجمَعْ بَعدُ، فكانَ عبارةً عن صُحُف، وقدِ اشتملتْ تلك الصُّحُف على كُتُبٍ قيّمة، وهي كتبُ الأنبياء السّابقين الّتي جُمِعَت ووُضِعَتْ بينَ دُفّتين، ومعنى اشتمالِ الصُّحُف على الكُتُب، أي: اشتمالُه على أُسُسِها ومَضامينِها الصَّحيحة.

الصُّحُفُ أوراقٌ مُنفصِلة، والكُتُبُ أوراقٌ مَجموعة

(1) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 9/ 121.
(2) المصطفويّ، التّحقيق في كلمات القرآن: 6/ 203.
(3) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (كتب).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثامن والستون،
من سورة القَدْرِ إلى سورة النَّاس
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثامن والستون، من سورة القَدْرِ إلى سورة النَّاس
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 68 ، 828 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-655-42-8
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 68 : المجلد الثامن والستون، من سورة القَدْرِ إلى سورة النَّاس.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-655-42-8
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-7916426 بتاريخ 2026/01/07م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"